# مؤشرات البورصة تستعيد اللون «الأخضر».. و«العام» يرتفع 76.55 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الاحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 76.55 نقطة ليبلغ مستوى 5202.64 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.49 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 185.7 مليون سهم تمت عبر 7555 صفقة نقدية بقيمة بلغت 38.01 مليون دينار (نحو 133.35 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 51.52 نقطة ليبلغ مستوى 4135ر34 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.26 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 97ر29 مليون سهم تمت عبر 3426 صفقة نقدية بقيمة 6.3 مليون دينار (نحو 22.05 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 89.12 نقطة ليبلغ مستوى 5742.03 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.58 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 88.43 مليون سهم تمت عبر 4129 صفقة بقيمة 31.66 مليون دينار (نحو 115.81 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 51.78 نقطة ليبلغ مستوى 4139.60 نقطة بنسبة صعود بلغت 1.27 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 78.61 مليون سهم تمت عبر 2771 صفقة نقدية بقيمة 5.5 مليون دينار (نحو 19.25 مليون دولار).

وكانت القيمة النقدية المتداولة لملخص السوق قد انهت الجلسة بكل مؤشراتها بعد اضافة قيمة تداولات أسهم شركة (شمال الزور) على قيمة نقدية بلغت 59.8 مليون دينار (نحو 209.3 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ابيار) و(قابضة م ك) و(حيات كوم) و(نور) اما شركات (شمال الزور) و(اهلي متحد) و(ابيار) و(آن) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (وثاق) و(اجوان) و(بتروجلف) و(العيد) الأكثر انخفاضا.

جلسة مرتفعة للبورصة

# «الغرفة» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري مع البوسنة

استقبل محمد جاسم الصقر- رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح أمس الأحد د. سانين حليمو فيتش سفير البوسنة والهرسك لدى دولة الكويت، كما حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح - مدير عام الغرفة.

تهدف الزيارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، حيث أشاد رئيس الغرفة بالعلاقات السياسية الوطيدة مع البوسنة، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المأمول على الصعيد التجاري، وأكد على تشجيع الغرفة لإقامة الشراكات بين أصحاب الأعمال من الجانبين، وضرورة تنظيم زيارات الوفود التجارية والمعارض وتهيئة السبل للمستثمرين من كلا البلدين وتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات، معرباً عن استعداد الغرفة لنشر أي معلومات حول الفرص الاستثمارية المتوفرة في البوسنة والهرسك من خلال الوسائل الإعلامية لديها.

من جانبه أعرب السفير عن سعادته لزيارة الغرفة وأنه يسعى لتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين في شتى القطاعات، مشيراً إلى إقبال أصحاب الأعمال الكويتيين على القطاع السياحي والصحي والزراعي في البوسنة والهرسك، كما دعا الغرفة لزيارة بلده والإطلاع على الفرص المتاحة لديهم.

في نهاية اللقاء أعرب الضيف الكريم عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها الدائم، وما تقدمه من خدمات لتعزيز التعاون الثنائي.

جانب من اللقاء

# «أسواق المال» تطور أحكام اللائحة التنفيذية الخاصة بتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها

## ■ القرار يخلق بيئة تشريعية مطورة لأحكام تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت

استمراراً لسعي هيئة أسواق المال في تحقيق توجهاتها الاستراتيجية وجهودها المتواصلة الهادفة إلى خلق بيئة تشريعية متكاملة لتنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها، أصدرت هيئة أسواق المال أمس الاحد القرار رقم (69) لسنة 2020، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي يشمل تعديل كل من:

- الكتاب الأول (التعريفات)
- الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي)
- الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية

ويأتي هذا القرار ليخلق بيئة تشريعية مطورة لأحكام تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت بعد سلسلة من الدراسات والمراجعات للتشريعات القائمة وإجراء التحديثات اللازمة عليها بما يراعي التغيير المستمر في الهياكل والكيانات الاستثمارية لدى الجهات الرقابية الخارجية على نحو مرن يتماشى مع جميع صور أنظمة الاستثمار الجماعي بشتى أنواعها وأشكالها المتعددة. بالإضافة الى ذلك فإن القواعد الجديدة أتت لتتماشى مع أفضل الأسس والمعايير العالمية والتي نهدف من خلالها إلى تطوير سوق المال الكويتي وبيئة الأعمال الاقتصادية في الدولة مع توفير حماية أكثر للمتعاملين فيه تجاه الممارسات الخاطئة، ويمكن استعراض أبرز الملامح الفنية لقواعد تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت وفقاً للتعديلات الأخيرة كما يلي:

- سهولة ومرونة أكبر في إجراءات الترخيص لدى الهيئة.
- غطاء قانوني لعملية التسويق المبدئي خلال فترة دراسة الطلب لدى الهيئة.
- جواز زيادة الحصة التسويقية خلال فترة الترخيص.
- نشرة اكتتاب أكثر وضوحاً للمستثمر والتي سيتخذ قرار الاستثمار بناءً عليها.
- درجة أعلى من الإفصاحات والتقارير الدورية والتي ستتيح للمستثمر متابعة أداء النظام بشكل مستمر.
- تمكين العميل من إيصال شكواه ضد المسوق أو المدير إلى الجهات المعنية.
- تنظيم عمليات نقل الملكية لتضفي عامل سيولة للمستثمر.

وفي إطار متصل، وانطلاقاً من حرص الهيئة على خلق بيئة تنافسية، وتشجيعاً للأعمال والممارسات الاقتصادية المرتبطة بنشاط الأوراق المالية، وسعياً للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، و من دون الإخلال بمبدأ الرقابة وتوفير حماية المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية وذلك في ظل ما ينطوي منها تحت مظلة تسويق أنظمة الاستثمار الجماعي المؤسسة خارج دولة الكويت والتي عادة ما تتسم بدرجة عالية من المخاطر يفوق نظيرها من أنظمة الاستثمار الجماعي المحلية، قامت هيئة أسواق المال كذلك بإصدار القرار رقم (70) لسنة 2020 بشأن تعديل وإضافة رسم إلى جدول الرسوم الصادر بالقرار رقم (9) لسنة 2016، حيث تم إعادة هيكلة الرسم المقرر في ضوء التعديلات التي تم إجراؤها وفقاً للقواعد الجديدة ومستوى التنظيم ودرجة الرقابة الناشئة عنها ليكون اعتبار حجم وقيمة الطرح في دولة الكويت من المقاييس الاستدلالية التي يبنى عليها الرسم المقرر، بحيث كلما زاد عدد الفئة المستهدفة والأموال المجمعة كلما زادت المخاطر التجارية والمالية وبالتالي يرتفع مع ذلك الرسم تدريجياً، فضلاً عن ادراج أحكاماً تنظيمية واضحة يقوم بموجبها المسوق بمهام ذات مسئولية أكبر من السابق وبالطريقة التي تضمن سلامة عمليات التسويق بشكل عام.

وختاماً تؤكد هيئة أسواق المال على حرصها الدائم على تطوير البنية التشريعية وخلق سوق جاذبة تحقيقاً للرغبة السامية من حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه في تحويل دولة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً إقليميا وعالميا.

# اتحاد شركات الاستثمار يطلق منصته التدريبية الإلكترونية

## ■ مركز دراسات الاستثمار يحصل على موافقة الهيئة لتقديم برامج CISI عن بُعد

فيصل صرخوه

صرح فيصل منصور صرخوه - رئيس مركز دراسات الإستثمار- اتحاد شركات الاستثمار أنه وفي إطار المسؤولية المنوطة باتحاد شركات الاستثمار تجاه الشركات الأعضاء وقطاع الاستثمار بصفة عامة وكافة المعنيين، وبما يصب في صالح الاقتصاد الوطني، وفي ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد ضمن الإطار العالمي لانتشار فيروس كورونا، والتي فرضت ضرورة التباعد الاجتماعي، ومن ذلك التعليم والتدريب عن بُعد (Online Virtual Training)، والذي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على كافة القطاعات، كما أنها تتسق مع التوجه العام لدولة الكويت للتحول الرقمي بكافة أشكاله ومجالاته، مع ضرورة الرقابة على سير العملية التدريبية بمهنية ومصداقية وشفافية.

ومن هذا المنطلق، فقد بادر الاتحاد من خلال الذراع التدريبي له مركز دراسات الاستثمار بإطلاق المنصة التدريبية على شبكة الإنترنت، للاستمرار في تلبية كافة المتطلبات التدريبية للعاملين في شركات الاستثمار وكافة المعنيين بما يشمل البرامج التدريبية العامة والأساسية وتلك التي تتسق مع متطلبات الجهات الرقابية.

وقد حصل الاتحاد على موافقة هيئة أسواق المال لتقديم البرامج التدريبية المتخصصة عن طريق تلك المنصة بطريقة التعليم عن بُعد، وأهمها البرامج المعتمدة من The Chartered Institute for Securities Investment (CISI)، وذلك من خلال شراكته مع أكاديمية التداول المعتمدة من قبل (CISI).

حيث تكون طريقة التدريب والاعتماد بالنسبة لبرامج (CISI) على النحو التالي:

بناء على قرار هيئة أسواق المال رقم (145) لسنة 2019، والقرار رقم (37) لسنة 2020 مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، فهناك فئتين من الموظفين:

- الفئة الأولى: فئة الموظفين الذين تلزمهم الهيئة بخوض اختبارات CISI لدى مركز الاختبارات المعتمدة، ومن ثم تقديم شهادة النجاح إلى الهيئة. (يقوم موظفي هذه الفئة بتلقي التدريب عن طريق المنصة الإلكترونية للاتحاد، ومن ثم خوض الاختبار لدى أي من مراكز الاختبارات المعتمدة من قبل (CISI) في دولة الكويت).
- الفئة الثانية: فئة الموظفين المعفيين من خوض اختبار CISI، والاكتفاء فقط بحضور دورة تدريبية لدى أي من مراكز التدريب المعتمدة، وتقديم شهادة حضور للهيئة. (يقوم موظفي هذه الفئة بتلقي التدريب عن طريق المنصة الإلكترونية للاتحاد والحصول على شهادة الحضور معتمدة من قبل أكاديمية التداول ومركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد وتقديمها للهيئة).

وبصفة عامة يتم تقديم البرامج التدريبية من خلال المنصة بطريقتين: الطريقة الأولى: Virtual Training، حيث يتم من خلال هذه الطريقة تقديم البرامج التدريبية بشكل تفاعلي مباشر بين المحاضر والمشاركين، حيث يتم عقد البرنامج كما هو في الواقع تماماً ولكن افتراضياً فيقوم المحاضر بشرح المادة العلمية بشكل مباشر للمشاركين من خلال تقنية الفيديو المباشر ويستطيع المشاركون التفاعل معه وطرح الأسئلة على المحاضر للإجابة عليها بشكل مباشر.

الطريقة الثانية: eLearning، وتشمل البرامج التدريبية المسجلة (لكافة البرامج الفنية والتقنية الأخرى التي تهم الشركات)، والتي تتيح للمشارك التسجيل والمشاركة في البرنامج في أي وقت على مدار الساعة من خلال الحاسب الآلي الشخصي (Laptop) أو الأجهزة الذكية الأخرى (Mobile، iPad، Tablet) وبما يتناسب مع وقته ومكان تواجده، ومن ثم يخضع للإمتحان الخاص بالبرنامج للحصول على شهادته إلكترونياً من خلال المنصة.

وفي كلتا الطريقتين يمكن للمشاركين مشاهدة الفيديوهات المتاحة وتحميل المادة العلمية لكل برنامج تدريبي ليكون مرجع دائم له.

والجدير بالذكر، حرص الاتحاد على مراعاة أعلى المعايير العملية والمهنية والمصداقية في منصته التدريبية، وذلك من خلال إنشاء حساب شخصي على المنصة لكل متدرب وتزويد كل منهم باسم مستخدم وكلمة سر لحضور البرنامج الذي تم التسجيل عليه، ويتم تقييم المتدربين بعد كل دورة من خلال أسئلة تُطرح من ضمن المادة وسيتم تسجيل أجوبتهم والاحتفاظ بسجلاتهم وبنسخ من شهادات حضورهم، وتقارير توضح أداء كل متدرب وأوقات استخدامه للمنصة والأنشطة التي قام بها للتدقيق من قبل الاتحاد وشركاتهم أو الجهات الرقابية عند الطلب.

كذلك يتم تسجيل وقت دخول وخروج المتدربين، ويتأكد المدرب من حضور كل متدرب في أوقات متعددة خلال البرنامج عبر التفاعل معهم إما عبر الفيديو أو عبر غرفة الدردشة، مع حضور لممثل من مركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد لمتابعة المتدربين.

# الرومي: إدراج «شمال الزور» بالبورصة خطوة تاريخية في قطاع الطاقة

قالت شركة (شمال الزور الأولى للطاقة والمياه) ان أسهمها أدرجت أمس الاحد في بورصة الكويت معتبرا ذلك خطوة تاريخية في قطاع الطاقة وتحلية المياه في الكويت وفي أسواق المال في المنطقة.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه المهندس حسام الرومي في بيان صحفي بمناسبة الادراج ان شركته تعتبر أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجه في بورصة الكويت (السوق الأول).

واشار البيان إلى أن مجلس إدارة الشركة قد أوصى خلال اجتماعه الذي انعقد يوم الخميس الموافق 6 أغسطس 2020 بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على أن تندرج التوصية ضمن بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي ليتم التصويت عليها من قبل مساهمي الشركة وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الدائنة.

وتعتبر هذه أول عملية توزيع أرباح تقوم بها الشركة وهي متعلقة بالأرباح المرحلة من سنة 2017 إلى سنة 2019 وتهدف الشركة الى عقد اجتماع الجمعية العامة العادية بعد الإدراج.

ويأتي الإدراج مكملا لنجاح عملية توزيع 50 في المئة من أسهم رأسمال الشركة على المواطنين الكويتيين عبر اكتتاب عام جرى في الربع الأخير من عام 2019 والذي شهد إقبالا كبيرا حيث تم تغطيته بمعدل 127 في المئة وشارك فيه أكثر من 127 ألف مواطنا.

يذكر أن النسبة المتبقية من رأسمال الشركة والبالغة 50 في المئة موزعة بين جهات تابعة للدولة والقطاع الخاص حيث تمتلك الدولة حصة قدرها 10 في المئة (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بنسبة 5 في المئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5 في المئة).

وتملك شركة شمال الزور الأولى القابضة نسبة 40 في المئة كقطاع خاص وهي مملوكة لتحالف مكون من كل من شركة (إنجي) الفرنسية وشركة (سوميتومو كوربوريشن) اليابانية وشركة عبد الله حمد الصقر وإخوانه.